المجلة الصباح
العدد 3122 - السنة الحادية عشرة
الجمعة 7 ذي القعدة 1439 - الموافق 20 يوليو 2018
Friday 20 July 2018 - No.3122 - 11 th Year

السعدون : أطول خسوف كلي للقمر خلال قرن يحدث 27 الجاري

قال الباحث والفلكي عادل السعدون إن يوم الجمعة المقبل الموافق 27 يوليو الجاري سيشهد اطول خسوف كلي للقمر خلال قرن عندما يكون بدرا إذ يدخل في ظل الأرض ويتغير لونه إلى البرونزي.

واضاف السعدون في تصريح لـ «كونا» ان ظروف الخسوف حيثها تتمثل في دخول القمر في ظليل الأرض الساعة 20.14 ولا يلاحظ عليه أي تغير وفي الساعة 21.24 يبدا دخوله في ظل الأرض ويحدث خسوف جزئي أي إن القمر يدخل في جزء من ظل الأرض.

توجه إلى القاهرة للمشاركة في أعمال الدورة الـ 28 الاستثنائية للاتحاد البرلماني العربي

الغانم : أعضاء «الأمة» و «البلدي» في قارب واحد ويطمحون لخير الوطن

■ نبارك لأعضاء البلدي حصولهم على ثقة الشعب والتي هم أهل وكفؤ لها

رئيس «البلدي» في استقبال الغانم خلال زيارته للمجلس

جانب من الأحاديث الودية بين الطرفين

■ تأخر زيارتي لهم كانت بسبب وقوع انتخابات بنهاية دور انعقاد مجلس الأمة

■ «الأمة» لا يستغني عن مشورة أعضاء البلدي بما يسهم في رفعة الوطن

■ العتيبي : نثمن زيارة رئيس مجلس الأمة وما ابداه من رغبة في التعاون الثنائي المشترك

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم امس اهمية الدور الذي يقوم به المجلس البلدي في التخطيط العمراني والميداني وتقليص الدورة المستندية للمشاريع التنموية.

وقال الغانم في كلمة خلال زيارة قام بها للمجلس البلدي «نبارك لاعضاء المجلس البلدي حصولهم على ثقة الشعب والتي هم اهل وكفؤ لها» مبينا أن تاخر زيارته لهم كانت بسبب وقوع انتخابات المجلس البلدي بنهاية دور انعقاد مجلس الامة.

واعرب عن امله ان يوفق الله الاعضاء على تحمل هذه المسؤولية الكبيرة مؤكدا ان اعضاء مجلس الامة واعضاء المجلس البلدي جميعا على قارب واحد في المناصب العامة يطمحون لما فيه الخير للوطن والمواطن.

واشار إلى اهمية التعاون الثنائي المشترك بين مجلس الامة والمجلس البلدي «إذ لا يستغني مجلس الامة عن مشورة أعضاء «البلدي» وآراءهم بما يسهم في رفعة الوطن ورفاهية المواطن».

واضاف أن المجلس البلدي يواجه العديد من التحديات الكثيرة لافتا إلى أن الكل على ثقة بما يملكه اعضاء المجلس من كفاءة وقدرة على خدمة الوطن والمواطن أمام تلك التحديات المختلفة.

بدوره أعرب رئيس المجلس البلدي المهندس أسامة العتيبي في كلمة مماثلة عن شكره وتقديره لزيارة رئيس مجلس الأمة الكويتي وما ابداه من رغبة في التعاون الثنائي المشترك بين مجلس الامة والمجلس البلدي.

وأكد العتيبي على اهمية التعاون والتنسيق مع جميع الجهات التشريعية والتنفيذية القائمة على العمل البلدي للنهوض به مشيرا إلى طموح «البلدي» في المرحلة المقبلة لتحقيق جميع الاهداف والاستراتيجيات التي وضعها.

من جانب آخر توجه الغانم على رأس وفد برلماني إلى العاصمة المصرية «القاهرة» أمس للمشاركة في أعمال الدورة الـ28 الاستثنائية للاتحاد البرلماني العربي المقرر عقدها يوم السبت الموافق 21 يوليو الجاري.

وكان في وداع الغانم على ارض المطار وزير الدولة لشؤون مجلس الامة عادل الجارالله الخرافي وامين عام مجلس الأمة علام الكندري وسفير جمهورية مصر العربية لدى دولة الكويت طارق القوني.

ومن المقرر أن يلقي الغانم كلمة وفد دولة الكويت في الجلسة الطارئة التي تناقش تطورات الاوضاع في الاراضي المحتلة واستمرار الاعتداءات الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني.

كما سيعقد الغانم على هامش اعمال الدورة سلسلة لقاءات مع رؤساء المجالس والبرلمانات العربية المشاركة بالدورة الاستثنائية للاتحاد البرلماني العربي.

ويضم الوفد اضافة للغانم امين سر الشعبة البرلمانية النائب الدكتور عودة الرويعي واعضاء الشعبة النواب علي الدقباسي والدكتور خليل عبدالله ابل والحميدي السبيعي.

لقطة جماعية

الرئيس متحدثا لوسائل الإعلام

الغانم مغادرا إلى القاهرة أمس

طالبوا بعدم التهاون في القضية وتطبيق القانون على الجميع

نواب : الشهادات المزورة ملف خطير ويجب محاسبة المتورطين أياً كانت مناصبهم

■ المرداس : قضية خطيرة تؤثر على جميع مناحي الحياة في الكويت وأصبحت ظاهرة يجب القضاء عليها

■ السويط : يجب ألا تقف القضية عند هذا الحد ونشيد بجهود الوزير لفتحه هذا الملف الحساس

ردة فعل ساخطة من نواب مجلس الأمة على تزوير الشهادات

■ الشطي: ندعم جميع جهود مكافحة الفساد الأكاديمي لإنقاذ نظام التعليم في البلاد وعدم الخضوع للفاسدين

■ العتيبي: أقترح تجريم تزوير الشهادات بعقوبات مشددة تتضمن الحبس والغرامة والعزل من الوظيفة

أكد نواب على ضرورة عدم التهاون في معالجة قضية الشهادات المزورة ، وأن يتم الاستمرار في الإجراءات اللازمة بحيث تكون المعالجة جذرية ، وأن يتم محاسبة جميع أطراف القضية أيا كانت مناصبهم

وأشادالنواب في تصريحات حول القضية بجهود وزارتي التربية والداخلية في ضبط احد المتهمين في القضية مؤكدين ضرورة كشف جميع المتورطين فيها وتطبيق القانون على الجميع.

من جهته شدد مراقب مجلس الأمة النائب نايف المرداس على ضرورة التعاطي بجدية مع قضية الشهادات المزورة وعدم التهاون في هذا الملف الخطير مشيرًا إلى أنه يؤثر على جميع مناحي الحياة في الكويت وأصبح ظاهرة يجب القضاء عليها اليوم قبل الغد.

ودعا المرداس في تصريح صحفي امس وزير التربية والتعليم العالي د.حامد العازمي بألا يتهاون في اجتثاث آفة تزوير الشهادات من جذورها وأن يفتح الملف على مصراعيه ومحاسبة المتسببين مهما كانت مناصبهم خاصة أن هناك من يتبوأ مناصب عالية ويعمل في أماكن حساسة .

واعتبر أن كشف أصحاب الشهادات المزورة سيكون الخطوة الرئيسية في طريق الإصلاح ومحاربة الفساد وإعطاء الفرصة للكفاءات الوطنية الحقيقية بعد أن ظلمت من مزوري الشهادات الذين قطعوا الطريق عليهم وأخذوا أماكنهم .

ولفت المرداس إلى أهمية ربط هذا الملف بين جميع الجهات المعنية وخاصة بين وزارتي التربية والداخلية وتشكيل فريق عمل لإغلاق هذا الملف ومحاسبة المتسببين به وتطبيق القانون على الصغير والكبير .

وطالب الجهات المعنية بالتحفظ على الوافد المتهم بقضية تزوير الشهادات ومنعه من السفر لأنه سيكون الدليل الذي سيسقط كل المتعاونين معه .

وأكد النائب ثامر السويط على خطورة قضية الشهادات المزوره والتي كشف فيها فصلا جديدا مؤخرا بجهود مشتركة من قبل وزارتي التربية والداخلية من خلال القبض على وافد يعمل في وزارة التربية امتهن تزوير الشهادات العليا.

واضاف السويط في تصريح صحافي انه يجب الا تقف قضية الشهادات المزورة عند هذا الحد وتحميل المسؤولية على هذا الوافد فقط بل يجب على وزارة التربية والجهات المعنية الاخرى استكمال معالجة هذه القضية الخطيرة وكشف جميع المشتركين في هذه الجريمة.

واشاد السويط بجهود وزير التربية من خلال فتحه لهذا الملف الحساس خاصة وانه سيواجه مجموعة مستفيدة منه ومن الأموال الكبيرة التي تدفع للحصول على تلك الشهادات المزورة.

وجدد تأكيده على ضروره استكمال كافة مراحل معالجة هذا الملف بحيث تكون معالجة جذرية للجسد التربوي ولا تكون معالجة قشرية له حتى تحفظ ذلك الجسد من الاعتلال.

من ناحيته أكد النائب خالد الشطي ضرورة دعم كافة الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد الأكاديمي الذي ينخر في نظام التعليم بالكويت.

وأضاف أن موضوع الشهادات المزورة وكشفها تعتبر خطوة أولى من خطوات مكافحة فساد التعليم وهي بلا شك خطوة في الاتجاه الصحيح ولكن تحتاج إلى خطوات أخرى من أجل الوصول إلى الهدف وهو إنقاذ التعليم في الكويت.

كما طالب الشطي الوزير بمواصلة العمل الحثيث في ملف الشهادات الوهمية و المزورة و عدم الخضوع للفاسدين.

و كان النائب خالد الشطي تقدم باسئلة برلمانية لوزير التربية في شهر يناير الماضي حول الفساد الاكاديمي و طرق و اليات معالجة هذا الملف الحساس.

وعلى صعيد متصل أعلن النائب خالد العتيبي انه تقدم باقتراح بقانون لمعالجة ظاهرة تزوير الشهادات والدرجات العلمية عن طريق تجريمها بعقوبات مشددة بالحبس والغرامة والعزل من الوظيفة مع إنشاء هيئة مستقلة تحمل اسم هيئة الاعتماد والتفتيش الأكاديمي تؤول إليها إدارة معادلة الشهادات العلمية التابعة لوزارة التعليم العالي.

وأوضح العتيبي في تصريح صحفي امس أن الاقتراح يقضي بالإضافة إلى عمل هيئة الاعتماد والتفتيش الأكاديمي بأن تتولى أيضا معادلة الشهادات العلمية «بكالوريوس- ليسانس.. فما فوق لكل الدرجات العلمية» لجميع العاملين الحاليين بالوزارات والجهات الحكومية «مواطنين ومقيمين» الذين لم تعادل شهاداتهم العلمية على أن تنظم اللائحة الداخلية آلية تنفيذ هذه المادة خلال مدة محددة.

واضاف أن تعريف الشهادات غير المعادلة أنها كل شهادة علمية أو مؤهل دراسي تم الحصول عليه من داخل أو خارج دولة الكويت لم تتم معادلته من قبل إدارة معادلة الشهادات العلمية في دولة الكويت.

وحظر المقترح استخدام أي شهادة غير معادلة من قبل إدارة معادلة الشهادات العلمية للحصول على وظيفة أو أية صفة رسمية من الدولة أو الاستفادة منها ماديًا أو أدبيًا بأي صورة من الصور أو الإعلان عنها من أي وسيلة من وسائل الإعلام أو أي وسيلة أخرى من وسائل النشر.

كما حظر المقترح على الجهات الحكومية كافة في الدولة والجهات الملحقة بها والمستقلة والجهات الأهلية والجهات المرخص لها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أو من قبل وزارة التجارة والصناعة أو أي جهة أخرى اعتماد شهادة غير معادلة في توظيف الأشخاص أو الاستعانة بهم بصفة دائمة أو مؤقتة.

وكذلك منع المقترح استخدام الألقاب العلمية في أي وسيلة من وسائل الإعلام أو الإعلان عنها في أي وسيلة من وسائل النشر قبل معادلة إدارة معادلة الشهادات العلمية الشهادة في دولة الكويت، وشدد المقترح على العقاب بغرامة لا تتجاوز ألف دينار كل من أذاع عن نفسه أو غيره صفة علمية عبر وسائل الإعلام.

وفيما يتعلق بالعقوبات نص القانون على أن يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استخدم شهادة غير معادلة في أي معاملة رسمية في الجهات الحكومية وغيرها من الجهات على أن تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وغرامة لا تزيد على 225 دينارًا كويتيًا أو بإحدى هاتين العقوبتين في حال ثبوت أن الشهادة غير المعادلة مزورة على النحو المنصوص عليه في المادة 257 من قانون الجزاء الكويتي رقم 16 لسنة 1960، سواء كان الفاعل أصليًا أو شريكًا في جريمة التزوير.

ونص أيضًا على الحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز ثلاثة آلاف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استخدم شهادة غير معادلة في معاملة رسمية في الجهات الحكومية وغيرها، ثبت أنه قد حصل عليها عن طريق جامعات أو معاهد أو مؤسسات وهمية، تمارس الغش أو التدليس، غير معترف بها أو غير مرخص لها طبقًا لأحكام القانون في دولة الكويت أو قانون البلد الذي صدرت فيه.

وأضاف أنه مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد نص عليها قانون الجزاء الكويتي أو قانون آخر يعزل من منصبه كل موظف وكل من استعين به بصفة مؤقتة أو دائمة في الجهات الحكومية وغيرها إذا ثبت أنه تم توظيفه أو الاستعانة به بناء على مؤهل دراسي أو شهادة علمية غير معادلة.